المفاوضات والمساعدة في امتصاص الضغط العربي على مصر». وتشهد هذه الموقف لكل الاطراف المشاركة على مدى «الحذر» أو ربما «الشكوك» التي تعتري شركاء كامب ديفيد الثلاثة.

وتأكيداً «لحسن» النوايا المصرية، قام كمال حسن علي، وزير الخارجية، بزيارة لاسرائيل يوم ١٩٨١/١٠/٢٦، للمساهمة في دفع عجلة المباحثات، والتوقيع على الاتفاق السياحي بين البلدين في اطار اتفاقيات كامب ديفيد. ويبدو ان الخلافات بين الطرفين تتركز حول تشكيل المجلس الاداري، وبنيته وصلاحياته التشريعية. وتطالب اسرائيل بأن يعالج المجلس الاداري الشؤون ذات الطابع الاداري فقط، بينما يريد المصريون ان يكون للمجلس سلطات تشريعية واسعة. وانتهت المباحثات والاطراف ما زالت «متمسكة بمواقفها» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧١، ٢٥ و١٩٨١/١٠/٢٦، ص ٥). والاتفاق الوحيد الذي تم الوصول اليه هو تحديد موعد جديد لاستئناف المفاوضات، على مستوى الوزراء يوم ١٩٨١/١١/١١، في القاهرة. وتظهر تصريحات كل من شارون وكمال حسن علي مدى الهوة العميقة الموجودة بين الطرفين؛ فقد اعلن علي ان موضوع القدس وموضوع المستوطنات هما من أهم «واصعب المسائل التي ما زالت موضع خلاف» (ر. إ. إ.، العدد ٢٧٤٣، ٢٧ و١٩٨١/١٠/٢٨، ص ٣). بينما أكد شارون من جانبه، ان الاستيطان اليهودي سوف يستمر في جميع انحاء «ارض ــ اسرائيل».

وكشفت مناقشات لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، التي عقدت جلسة لها لبحث موضوع مفاوضات الحكم الذاتي، عن وجود «خلافات» بين مصر واسرائيل، ليس من السهل تجاوزها. فقد ذكر يوسف بورغ، رئيس الطاقم الوزاري المفاوض، ان نوعاً من «الغموض» ما زال قائماً بخصوص وتيرة التقدم في المباحثات، وما زالت «نية المصريين غير واضحة». وتحدث بورغ عن التباين في وجهات النظر؛ حيث يطالب المصريون باقامة حكم ذاتي «يشكل مدخلاً لدولة فلسطينية»، في حين ان اسرائيل تنظر الى هذا الحكم على انه سيكون بمثابة بديل لمثل هذه الدولة (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٧، ٢ و١٩٨١/١١/٣، ص ٢٦). وازاء هذه الشكوك، يريد الاسرائيليون، حسب ما فهم، الوصول الى اية صيغة للحكم الذاتي قبل نيسان (ابريل) ١٩٨٢. لانه اذا لم ينجز مثل هذا الاتفاق قبل الموعد المذكور، فانه «لن ينجز ابداً». اذ ليس هناك اي منطق، حسب المصادر الاسرائيلية، ان يوافق المصريون بعد الجلاء، على امر «لم يوافقوا عليه قبله» (**المصدر نفسه**). وفي هذا الاطار، حذر عضو الكنيست، مردخاي غور، اسرائيل من احتمال عدم التوصل الى اتفاق، لان «سباقاً» سيبدأ بعد نيسان (ابريل) القادم «وراء المشروع السعودي»؛ لذلك يجب استخلاص «كل ما يمكن استخلاصه قبل نيسان (ابريل)» (**المصدر نفسه**، ص ٢٧). وعارض عضو الكنيست، روني ميلو (ليكود)، فكرة الوصول الى وثيقة مبادىء حول الحكم الذاتي، لان مثل هذه الوثيقة، ستكون بمثابة «ميثاق» لدولة فلسطينية، تجعل اسرائيل ملتزمة بها دون أي حل عملي. فالمصريون «سيهملون المفاوضات بعد نيسان (ابريل)». والسؤال ازاء هذا التشاؤم بصدد مستقبل مباحثات الحكم الذاتي، ما هي الخطوة القادمة؟ هل يعقد مؤتمر قمة ثلاثي، اميركي ــ اسرائيلي ــ مصري لإنقاذ مسار كامب ديفيد؟ أم هل تستغل اسرائيل فشل المباحثات لتأخير انسحابها من سيناء؟

اتفاق على تطبيع العلاقات: ورغم هذا التباين في مواقف كل من مصر واسرائيل في مباحثات الحكم الذاتي، فان شعوراً من الثقة تعزز لدى الطرفين، بتوقيع اتفاقية تطبيع العلاقات بينهما في المجال السياحي، واتفاقية الحدود المفتوحة بعد اخلاء سيناء. وفي هذا السياق، اتفق الطرفان على تسيير رحلات جوية بين مصر واسرائيل من سانت ــ كاترين وشرم الشيخ، الى ايلات وتل ــ ابيب وبالعكس، كما اتفق على تسيير خط نقل بواسطة السفن بين ايلات والمناطق السياحية على شواطىء سيناء. وستفتح الحدود امام كافة وسائط النقل البري، بين بئر السبع وايلات من جهة، والمراكز السياحية في جنوب سيناء من جهة اخرى. وجرى تحديد اربع نقاط لعبور الحدود بين مصر واسرائيل، والسماح للسياح والبضائع